E/CN.15/2019/8

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
26 March 2019
Arabic
Original: English

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الثامنة والعشرون

فيينا، ٢٠-٢٤ أيار/مايو ٢٠١٩

البند ٦ (هـ) من جدول الأعمال المؤقَّت*

توحيد جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة والدول الأعضاء وتنسيقها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية: أنشطة أخرى لدعم أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة، وخصوصاً أنشطة شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الهيئات

تقرير معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة

مذكِّرة من الأمين العام**

١- أُعدَّ هذا التقرير، الصادر عن مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (UNICRI)، عملاً بقرار اتخذه المجلس في اجتماعه المعقود يومي ١٦ و١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ بأن يقدِّم تقريراً إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. ويتضمَّن التقرير معلومات عن عمل المعهد وما حقَّقه من نتائج، وفقاً لنظامه الأساسي (مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٩/٥٦).

٢- ويتضمن التقرير أيضاً معلومات موضوعية عن الإطار البرنامجي الاستراتيجي للمعهد للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢، بالصيغة التي أقرَّه بها مجلس الأمناء. واستناداً إلى هذا التقرير، يُلتمس إلى اللجنة أن ترحِّب بتنفيذ الإطار البرنامجي الاستراتيجي، الذي يعرض الأدوات التي يستعين بها المعهد والنهوج التي يتَّبعها في الاضطلاع بأنشطته، فضلاً عن أولوياته الاستراتيجية الست، وأن تدعو الدول الأعضاء إلى التعاون مع المعهد وإلى تقديم تبرعات لمختلف الأنشطة دعماً لتنفيذ الإطار البرنامجي الاستراتيجي.

* E/CN.15/2019/1.

** قُدِّمت هذه المذكِّرة بعد انتهاء المهلة المحدَّدة وذلك من أجل تضمينها أحدث المعلومات.

الرجاء إعادة استعمال الورق

النتائج التي حقَّقها معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة

تقرير مجلس الأمناء

أولاً- مقدِّمة

١- أنشئ معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (المعهد الأقاليمي أو المعهد) عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٨٦ باء (د-٣٩)، الصادر في عام ١٩٦٥. والمعهد مؤسسة مستقلة من مؤسسات الأمم المتحدة، ويتولى إدارته مجلس أمناء المعهد، الذي يقدِّم التوجيه الاستراتيجي ويسهم في تحديد الأولويات. ويقدِّم مجلس الأمناء تقارير دورية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.

٢- ويحمل المعهد الأقاليمي رسالة النهوض بالعدالة وسيادة القانون دعماً للسِّلم والتنمية المستدامة، وذلك ضمن النطاق العريض لولايته المسنَدة بشأن صوغ وتنفيذ سياسات عامة محسَّنة في ميدان منع الجريمة ومكافحتها.

٣- ويعمل المعهد في مجالات متخصصة ومختارة ضمن ميادين منع الجريمة والعدالة والحوكمة الأمنية، ومخاطر منجزات التقدم التكنولوجي ومنافعه. ويوفِّر المعهد أساساً حيويًّا لسياسة الأمم المتحدة وعملياتها من خلال برامجه المتطورة والمتخصصة في مجال التدريب وبناء القدرات. وهو يشكِّل نافذة لترويج أفكار مبتكرة من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

٤- وقد واصل المعهد، في عام ٢٠١٨، نشر مجموعة واسعة من الأدوات من خلال الشراكات وتقديم المساعدة التقنية إلى العديد من الجهات الفاعلة على الصعيد العالمي، مع تكييف النهج الذي يتَّبعه مع الديناميات الخاصة ببلدان ومناطق وسياقات محلية معيَّنة.

ألف- الإطار البرنامجي الاستراتيجي

٥- استناداً إلى المعلومات التي جمَّعها المعهد من خلال البحوث وتقييمات الاحتياجات وتحليل الاتجاهات المتغيرة، فضلاً عن التعليقات الواردة من الشركاء والأوساط الأكاديمية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وصنَّاع السياسات والاختصاصيين الممارسين، حدَّد المعهد التهديدات والتحديات التالية التي يتعين التصدي لها:

- التشدُّد والتطرُّف العنيف: غياب تدابير تصدٍّ محدَّدة السياق، وضعف نُظُم العدالة الجنائية، والثغرات التي تشوب التعاون على الصعيدين الوطني وعبر الوطني
- ضلوع الجماعات الإجرامية المنظَّمة عبر الوطنية في الأسواق المشروعة وغير المشروعة: الاقتصادات المتوارية، والتدفقات المالية غير المشروعة، والصلات المحتملة مع الشبكات الإرهابية
- ضعف الحوكمة الأمنية وسيادة القانون والافتقار إلى المساءلة المؤسسية في المناطق الخارجة من نزاعات

- تحقيق الأمن باستخدام التكنولوجيا المتطورة: استيعاب التهديدات والحلول العالمية
- التهديدات التي تتعرَّض لها الأماكن المزدحمة والأهداف غير الحصينة
- مواطن الضعف أمام الاستغلال الجنائي، وأوجه اللامساواة بين الجنسين، وانتهاكات حقوق الإنسان التي تستهدف الفئات السكانية المستضعفة
- الاتجاهات المستجدَّة في مجال الجرائم التي تؤثّر في البيئة: استخراج الموارد البيئية بطريقة غير مشروعة واستخدامها والتجارة فيها والاتجار بالمواد الخطرة.

٦- وللتصدِّي لهذه التهديدات والتحديات، أعدَّ المعهد تدخُّلات مصمَّمة حسب السياق استناداً إلى احتياجات ملموسة ونهوج تتَّخذ من المواطن محوراً لها. وقد عُزِّز البعد المحلي في أعماله، على الخصوص، بالنظر إلى أنَّ من التحديات الرئيسية التي سوف تشهدها العقود المقبلة بناءَ مجتمعات آمنة ومزدهرة وقادرة على الصمود.

٧- ووضع المعهد إطاراً برنامجيًّا استراتيجيًّا جديداً للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢ يجسِّد ما استُبين من تهديدات وتحديات، مع التركيز على الأولويات الاستراتيجية التالية:

(أ) منع التطرُّف العنيف ومكافحته؛

(ب) التصدي للجريمة المنظَّمة ومكافحة جميع أشكال الاتجار والتدفقات المالية غير المشروعة؛

(ج) تعزيز سيادة القانون في البلدان الخارجة من نزاع؛

(د) تحقيق الأمن عبر أنشطة البحوث والتكنولوجيا والابتكار؛

(هـ) التصدي للتهديدات القائمة والحد من المخاطر: الحوكمة الأمنية؛

(و) درء الجريمة عن طريق حماية الفئات المستضعفة وتمكينها.

٨- وإنَّ قضايا العدالة الجنائية والأمن والحوكمة المبيَّنة بجلاء في الإطار البرنامجي الاستراتيجي، إلى جانب الأولويات الاستراتيجية المحدَّدة في الإطار البرنامجي، صيغت بعناية بغية دعم أهداف التنمية المستدامة والإسهام فيها. ويجسِّد تنفيذُ الأولويات الاستراتيجية المحدَّدة في الإطار الاستراتيجي التطلعات المعبَّر عنها في أهداف التنمية المستدامة، ويملك المعهد الأدوات والخبرة الفنية المتعلقة بالبحوث وتقديم التدريب وبناء القدرات والمساعدة التقنية والدعم في مجال السياسات لمساعدة المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية في بلوغ الأهداف المنشودة. وتتناغم أولويات المعهد على الخصوص مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يستلزم التشجيع على إقامة مجتمعات تنعم بالسلام ويجد فيها الجميع متسعاً لهم، وإتاحة إمكانية الوصول إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة، فضلاً عن الأهداف من ٢ إلى ٦ و٨ و٩ و١١ و١٤ و١٥.

باء- الأدوات والنهوج

٩- لتحقيق هذه الأهداف ومواجهة طائفة التهديدات التقليدية والمستجدة المتغيرة باطراد، اعتمد المعهد نهجاً كليًّا ومتعدد القطاعات يشمل بحوثاً تطبيقية وعملية المنحى، وتبادل المعارف ونشرها، والتدريب، وإقامة شراكات قوية بوصفها عناصر أساسية.

١٠- وعزَّز المعهد البحث بغية توسيع نطاق المعرفة بالمشكلات القائمة وفهمها وتصميم تدخلات مناسبة. وشملت مجالات البحث المحدَّدة في عام ٢٠١٨ إعدادَ مجموعة من أفضل الممارسات والدروس المستفادة من أجل بلورة نهج شامل لإعادة تأهيل الجُناة المتطرِّفين العنيفين وإعادة إدماجهم، وتعزيز فهم الجرائم التي تنطوي على آثار خطيرة على البيئة، واستحداثَ إطار تحليلي شامل لتعزيز فهم شتى أنواع التدفقات المالية غير المشروعة، وتقييم المشاريع المبتكرة والأنشطة الرامية إلى درء ومكافحة التشدد وتجنيد الإرهابيين والتطرف العنيف. وتوخت المبادرات البحثية توفير معلومات مقارَنة عن مختلف الخيارات السياساتية المتاحة ومدى نجاحها الفعلي أو المحتمل، ومن ثم دعم عملية وضع البرامج والإسهام فيها وتنفيذها بفعالية. وعلاوة على ذلك، هدفت البحوث التي أجراها المعهد إلى تقصِّي عوامل عرقلة الجريمة والعنف لمسار التنمية، وذلك من أجل دعم مسعى وضع استراتيجيات سياساتية اجتماعية وجنائية محدَّدة الأهداف. وشملت الأنشطة المضطلع بها في هذا المجال جمع بيانات نوعية وكمية وتحليل العلاقات المتشعِّبة القائمة بين عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية واتجاهات الجريمة وأداء نُظُم العدالة الجنائية.

١١- وشكَّل البرنامج التدريبي للمعهد مركزاً عالميًّا للتفوق فيما يتعلق بقضايا الأمن والعدالة وحقوق الإنسان، وأسهم بنشاط في إنشاء آليات سليمة ومستدامة لنقل الخبرة الداخلية التي يتمتع بها المعهد. واستناداً إلى قدرة داخلية متطورة على تصميم أنشطة التعلُّم وتنفيذها وإدارتها وتقييمها، اتَّبع مدرّبو المعهد نهجاً شاملاً في أداء عملهم في مختلف مجالات التركيز ذات الأولوية للمعهد. وشمل العمل المضطلع به في هذا الصدد مواصلة تقديم الدعم التقني لتنفيذ برنامج درجة الماجستير ودورات تعليمية قصيرة خاصة بالدراسات الجامعية العليا، تمحورت حول المبادئ المؤسسة لولاية المعهد وركَّزت على مجالات منع الجريمة والعدالة الجنائية، والأمن، والقانون الجنائي الدولي وحقوق الإنسان. واستُكملت تلك الأنشطة بتدريب مهني مخصَّص لتنمية قدرات الموظفين لدى السلطات القضائية والتشريعية وإنفاذ القانون وموظفي السجون، والاختصاصيين النفسيين، والمرشدين الاجتماعيين، والإعلاميين. ووُضع تدريب استند إلى استخدام منهجيات تدريبية حديثة وفعالة استفادت منه الجهات المعنية، بدعم من شبكة خبراء وشراكات ذائعة الصيت. وضمّت مجموعة الخبراء الذين استُعين بهم في تقديم التدريب خبراء المعهد الداخليين المتخصصين، فضلاً عن أكاديميين اختصاصيين وممارسين وكبار موظفي الأمم المتحدة المعنيين، وهو ما كفل بلورة أفكار ومنظورات متنوعة. وعلى غرار السنوات الماضية، قدَّم موظفو مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة دورات تدريبية تناولت عدداً من المواضيع المتصلة بالجريمة المنظمة والجريمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الاتجار بالمخدِّرات، والإرهاب، والاتجار بالأشخاص، والجرائم البيئية وسيادة القانون. وفي الوقت نفسه، أسهم المعهد في تنقيح النمائط التعليمية الخاصة بالمستوى الجامعي بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية في إطار مبادرة التعليم من أجل العدالة التي أطلقها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة. وسوف يجري اختبار اثنتين من تلك النمائط أثناء تنفيذ برنامج المعهد الخاص بماجستير القانون في الجريمة عبر الوطنية والعدالة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

١٢- وواصل المعهد الأقاليمي تقديم المشورة والتوجيه العمليين الميدانيين في طائفة من المجالات المواضيعية العالية التخصص ذات الصلة بالجريمة والعدالة. وفضلاً عن ذلك، دعم المعهد مجموعة

واسعة من الجهات الفاعلة في عملية تصميم برامج متوسطة وطويلة الأجل وتخطيطها وتنفيذها. كما قدَّم المعهد المشورة إلى نظرائه بشأن المسائل المتعلقة بالجريمة والعدالة على الصعيدين السياساتي والتنفيذي معاً، بغية تمكينهم من التصدي على نحو أكثر فعالية لتحديات محدَّدة.

١٣- واضطلع المعهد، بصفته منتدى للتشاور والتعاون فيما بين الدول الأعضاء ومؤسسات الحكومة المحلية ومؤسسات البحوث والمنظمات الدولية وكيانات القطاع الخاص والمجتمع المدني، بدور حاسم في تنظيم وتنسيق الجهود الرامية إلى تحديد أفكار رائدة ونهوج حديثة. وقد وسَّع المعهد في عام ٢٠١٨ نطاق شراكاته وجهوده في مجال الربط الشبكي من أجل الاضطلاع بولايته بنجاح ودعم المهمة الشاملة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، إذ عمل على نحو وثيق مع مجموعة متنوعة من الجهات المعنية تشمل الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات الدولية، فضلاً عن مجموعة من الخبراء المتخصصين. ومن خلال تنظيم أنشطة تشاركية، جمع المعهد بين صنَّاع السياسات والاختصاصيين الممارسين والأكاديميين لضمان الاضطلاع بجهود برنامجية عن طريق اتباع نهج كلي. وعلاوة على ذلك، اتُّبع هذا النهج في وضع البرامج المشتركة بين المعهد الأقاليمي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة من أجل دعم نيجيريا في منع ومكافحة التطرف العنيف وفي إعادة تأهيل الجناة المتطرفين العنيفين و/أو الإرهابيين في السجون، وبناء القدرة على معالجة الصلات القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وهي برامج قُدِّمت إلى مبادرة النداء الموحَّد والمتعدد السنوات لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب للفترة ٢٠٢٠-٢٠١٩ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

١٤- وفي إطار الدور الفريد الذي يؤديه المعهد الأقاليمي، جرى تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة العديدة المنبثقة عن برامجه وأنشطته مع مؤسسات المجتمع الدولي المعنية، وشكَّلت مورداً عالميًّا. وقد استخدم المعهد أساليب شتى للنهوض بالتعلُّم وإذكاء الوعي في مجال الجريمة والعدالة، مثل تنظيم واستضافة مؤتمرات دولية وحلقات عمل ودورات متخصصة للممارسين والبرنامج السنوي لدرجة ماجستير في مجال القانون في الجريمة عبر الوطنية والعدالة. وعلاوة على ذلك، قدَّم المعهد دعماً مباشراً لجهود التطوير الوظيفي للجهات الوطنية صاحبة المصلحة في هذا المجال، مع العمل أيضاً على تعزيز التعاون وتبادل المعارف، وزيادة الوعي لدى تلك الجهات باستثمار الخبرة التي اكتسبها المعهد وما راكمه من ممارسات دولية جيدة. وقد تعززت تلك الجهود بالمنشورات الدورية التي يُصدرها المعهد، بما في ذلك مجلة *Freedom from Fear* (التحرر من الخوف)، فضلاً عن ورقات خاصة بالسياسة العامة ومواد متخصصة تتصل بمشاريع المعهد البحثية وجهود التدريب والأنشطة الميدانية.

١٥- وفي عام ٢٠١٨، احتفل المعهد بمرور ٥٠ عاماً على الانخراط في مسعى تعزيز العدالة والأمن من خلال الابتكار والحوار، وذلك في إطار فعالية جانبية نُظِّمت في فيينا على هامش الدورة السابعة والعشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. وقد ركَّزت المناسبة الجانبية، التي نُظمت برعاية مشتركة مع البعثة الدائمة لإيطاليا لدى المنظمات الدولية في فيينا، على دور المجتمع المدني في مكافحة التشدد والتطرف العنيف، وتعزيز الأمن وحقوق الإنسان والتنمية عبر تسخير البحوث والتكنولوجيا والابتكار. وخلال هذه المناسبة الجانبية، عيَّن المعهدُ، خلال جلسة بشأن تراث القاضي جيوفاني فالكوني في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ماريا فالكوني بوصفها مناصرة لرسالة المعهد.

١٦- ويقدِّم هذا التقرير الصادر عن مجلس الأمناء موجزاً للأعمال التي اضطلع بها المعهد الأقاليمي في عام ٢٠١٨، اتساقاً مع الأولويات الاستراتيجية التي سطَّرها والمبيَّنة آنفاً، فضلاً عن معلومات موضوعية عن الإطار البرنامجي الاستراتيجي للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢، بالصيغة التي أقرها مجلس الأمناء.

١٧- وقد مُوِّلت الأعمال التي اضطلع بها المعهد في عام ٢٠١٨ من التبرعات حصراً. وكانت الجهات المانحة الرئيسية هي إيطاليا وتايلند وشيلي وفرنسا وكندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية وعدة شركات من القطاع الخاص ومؤسسات ومنظمات دولية.

١٨- وكان لعمل المعهد الأقاليمي تأثير واسع النطاق على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، واستفادت من مساعدته التقنية جهات عديدة متنوعة. ونُفِّذ برنامج عمل المعهد من خلال مقره الكائن في تورينو، إيطاليا، وشبكة موسَّعة من المكاتب، تشمل مكتب الاتصال في روما ومكتبي المشاريع في بروكسيل وجنيف، ومراكز التميُّز المعنية بالتخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، الكائنة في تبيليسي والجزائر العاصمة والرباط وطشقند وعمّان ومانيلا ونيروبي.

ثانياً- منع التطرف العنيف ومكافحته

١٩- أسهم المعهد الأقاليمي، بصفته أحد الموقّعين على اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، في تنفيذ جهود منسَّقة ومتَّسقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمنع الإرهاب ومكافحته. واضطلع المعهد بدور رئيسي في دعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى ترجمة ما يرد في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب من ممارسات جيدة إلى سياسات وطنية.

٢٠- واعتماداً على أكثر من ١٥ عاماً من الخبرة في مجال منع ومكافحة التطرف العنيف، حدَّد المعهد ثلاثة مجالات ذات أولوية للمبادرات التي سوف يضطلع بها مستقبلاً دعماً للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب والقرارات ذات الصلة، وهي: (أ) تعزيز الجهود الرامية إلى إعادة تأهيل وإدماج الجناة المتطرفين العنيفين والمقاتلين الإرهابيين الأجانب، سواء داخل السجون أو خارجها؛ و(ب) دعم المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في منع ومكافحة التشدد والأنشطة المتطرفة؛ و(ج) العمل مع الفئات السكانية المستضعفة، وخصوصاً الشباب المعرَّضين للمخاطر، في سبيل تعزيز منع ومكافحة التطرف العنيف عن طريق التمكين وبناء القدرة على التحمل.

٢١- وعمل المعهد، طوال عام ٢٠١٨، على تعزيز فهم الصلة القائمة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، وساعد الدول الأعضاء على إدماج تدابير فعالة في استراتيجياتها الرامية إلى منع الجريمة ومكافحة الإرهاب. وشملت الجهود المبذولة في هذا الصدد مبادرات تهدف إلى تحسين السياسات الرامية إلى منع الاتجار، في جملة أمور، بالأشخاص والمخدرات والأسلحة والمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، من أجل تحقيق الربح ولأغراض عملياتية.

ألف- إعادة تأهيل الجناة المتطرفين العنيفين وإعادة إدماجهم في المجتمع

٢٢- اكتسب المعهد الأقاليمي خبرة فنية واسعة في مجال إعادة تأهيل الجناة المتطرفين العنيفين وإعادة إدماجهم في المجتمع. وقد استمر المعهد، في عام ٢٠١٨، في مساعدة الدول الأعضاء على بلورة الممارسات الجيدة العامة الطابع الواردة في مذكِّرة روما الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، التي تتناول الاحتياجات التأهيلية للسجناء المتطرفين العنيفين، في سياسات وطنية. وأقيم تعاون مع دول أعضاء (هي الأردن وإندونيسيا وتايلند والفلبين وكينيا ومالي والمغرب) على وضع وتنفيذ برامج مصمَّمة خصِّيصاً لإعادة تأهيل الجناة المتطرفين الذين يستخدمون العنف والسجناء الشديدي الخطورة في بيئات السجون وإعادة إدماجهم في المجتمع.

٢٣- وفي هذا الإطار، قُدِّم الدعم من أجل سد الفجوات القائمة بين الرعاية في السجون والرعاية المجتمعية، وتعزيز شبكات التعاون وتبادل المعلومات فيما بين أصحاب المصلحة، وزيادة القدرات وإذكاء الوعي لدى المجتمعات المحلية بغية تعزيز النجاح في جهود الإدماج في المجتمع.

٢٤- ومن بين المبادرات التي استُحدثت في هذا المجال دورة لتدريب المدرّبين عُقدت في الأردن واستفاد منها الاختصاصيون النفسانيون والمرشدون الاجتماعيون. وقد سعت الدورة إلى تعزيز المعارف والقدرات فيما يتعلق بمعاملة السجناء المتطرفين العنيفين، وتوفير التوجيه بشأن السبل الكفيلة بمكافحة التطرف العنيف وتنفيذ استراتيجيات فعالة لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع.

٢٥- واستناداً إلى الدروس المستفادة في إطار التعاون والشراكة مع الدول الأعضاء، نظم المعهد الأقاليمي مؤتمراً حول موضوع "سد الفجوات القائمة بين برامج إعادة التأهيل الخاصة بالسجون وإعادة التأهيل المجتمعي لفائدة الجناة المتطرفين العنيفين: الممارسات الجيدة والدروس المستفادة وطريق شامل للمضي قُدماً". وقد ناقش ممثلو الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية من أكثر من ٢٠ بلداً الاستراتيجيات والتحديات فيما يتعلق بتعزيز إعادة التأهيل على نطاق نظام العدالة الجنائية، بما في ذلك خلال مرحلتي ما قبل المحاكمة وما بعد الإدانة. وفي هذا الصدد، اعتُبرت البرامج التحويلية لمرحلة ما قبل المحاكمة والاستراتيجيات الوطنية التي تراعي الدور الذي يمكن أن يؤديه الزعماء الدينيون والأطباء النفسيون وأفراد الأسرة ذات أهمية حاسمة في تحسين إدارة السجون.

٢٦- وأُدمجت البيانات والتحليلات المنبثقة عن المناقشات التي جرت في مؤتمرات دولية والمستمدة من الخبرة المكتسبة على مدى السنوات الخمس عشرة الأخيرة في المنشور المعنون "تعزيز الجهود الرامية إلى منع التطرف العنيف ومكافحته: الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من أجل بلورة نهج شامل لإعادة تأهيل الجناة المتطرفين العنيفين وإعادة إدماجهم" (*Strengthening Efforts to Prevent and Counter Violent Extremism: Good Practices and Lessons Learned for a Comprehensive Approach to Rehabilitation and Reintegration of Violent Extremist Offenders*).

٢٧- وفي إطار مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء، الذي انعقد بدعوة من الأمين العام في مقر الأمم المتحدة في نيويورك يومي ٢٨ و٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨، اشترك المعهد الأقاليمي والبعثة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة في تنظيم مناسبة جانبية بعنوان "إعادة تأهيل المقاتلين الإرهابيين الأجانب والجناة المتطرفين العنيفين وإعادة إدماجهم". وركَّزت المناسبة الجانبية على نماذج محدَّدة السياق لدعم الدول الأعضاء في

تصميم أدوات لتقييم المخاطر وتنفيذ سبل مخصَّصة لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في السجن وبعد إطلاق السراح، وتحويل الأحداث من نظام العدالة الجنائية، وتعزيز قدرة الجهات المعنية ومشاركتها في جهود تثبيت التعاون والالتزام على المدى الطويل، ووضع خطط عمل وطنية.

باء- مكافحة تغذية التشدُّد والتطرف العنيف في منطقة الساحل-المغرب العربي من خلال إشراك المجتمع المدني

٢٨- دعم المعهد الأقاليمي المجتمع المدني في تنفيذ وتقييم مشاريع مبتكرة تهدف إلى منع ومكافحة التشدد وتجنيد الإرهابيين والتطرف المصحوب بالعنف، مع التركيز على منطقة الساحل والمغرب العربي. فمنذ عام ٢٠١٥، ينكبُّ المعهد على تجريب مشاريع متنوعة على مستوى القاعدة الشعبية بهدف وضع منهجية مجرَّبة لتحديد تدخلات واعدة على مستوى القاعدة الشعبية واختيارها والمشاركة فيها ورصدها وتقييمها. ويدعم هذا المشروع البحوث القائمة من خلال توفير معلومات مستمدة من واقع التجربة عن السبل الفعالة لمكافحة التطرف العنيف ومقومات فعالية تلك السبل. ويسعى المشروع إلى فهم الأسباب الكامنة وراء زيادة تأثير استدامة بعض الأنشطة وارتفاع احتمالاتها. وينطبق النهج المتَّبع في هذا المشروع النموذجي على مناطق أخرى متأثرة بظواهر مماثلة.

٢٩- وقدَّم المعهد في عام ٢٠١٨ منحاً صغيرة إلى أكثر من ٧٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني لتنفيذ تدخلات صغيرة النطاق تشمل طائفة متنوعة من المجموعات المستهدفة تتألف من الشباب والنساء والزعماء الدينيين والمزارعين والصحافيين والسلطات المحلية. وتناولت التدخلات مجموعة واسعة من المواضيع، مثل تعزيز حقوق الإنسان، وإدارة النزاعات، ومشاركة المواطنين، والتسامح الديني، وحقوق المرأة، وتمكين وسائط الإعلام، والمسائل الثقافية.

٣٠- وقد قدَّمت الجهات المتلقية للمنح مجموعة متنوعة من النواتج، بما في ذلك إعداد ورقات بحثية حول الدوافع الرئيسية للتطرف، ومواد تدريبية ومواد سمعية-بصرية، وتنظيم مناسبات هدفت إلى التوعية بقدرة المجتمعات المحلية على التصدي للتطرف العنيف. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ المعهد مستودع بيانات بلغات مختلفة يضم جميع النواتج المقدَّمة من الجهات المتلقية للمنح. وأسهمت الجهات المستفيدة من المنح، بدعم من المعهد، في تمكين الجهات الفاعلة في المجتمع المحلي من تنفيذ مبادرات لبناء السلام، وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التغلب على التحديات والتهديدات المتعلقة بالتشدد.

جيم- تقييم الشروط المسبقة لإعداد برنامج تجريبي لصرف الأحداث عن التطرُّف العنيف

٣١- استناداً إلى نتائج المشاورات والمعارف المكتسبة على مر السنين، واصل المعهد الأقاليمي تسليط الضوء على حالة الاستضعاف لدى الأطفال والأحداث في سياق مكافحة الإرهاب.

٣٢- وتبعاً لدراسة عن المقاتلين الإرهابيين الأجانب والمجموعات المستضعفة المعرَّضة لمخاطر الضلوع في الأنشطة الإرهابية، أجرى المعهد الأقاليمي، تحليلاً لنظم قضاء الأحداث والتدابير البديلة والبرامج التحويلية في خمس دول أعضاء مختارة. وفي هذا الصدد، وسَّع المعهد نطاق البرنامج التحويلي

في كينيا بهدف تعزيز بحوثه ودعم جهود وضع مبادئ توجيهية دولية لتحسين آليات المراقبة والبرامج التحويلية والتدابير البديلة من أجل حماية الفئات المستضعفة التي يُزعَم ضلوعها في أنشطة إرهابية.

٣٣- ونُظِّمت حلقتا عمل في نيروبي لاستعراض منافع البرامج التحويلية والتدابير البديلة في التصدي لدورة مراحل تغذية التشدد. وضمَّت حلقة العمل الأولى مشاركين من دوائر الإفراج قيد المراقبة السلوكية ومن الجهاز القضائي، وشمل برنامجها تبادل نماذج مراقبة سلوك الأحداث المفرج عنهم من ذوي سجلات الجرائم الخطيرة، وضعتها كلٌّ من هولندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وإيطاليا. كما نوقشت المعايير الدولية الأخرى ودُرست ضمن سياقها المحلي بغية تحسين تركيز العمل المطلوب من الحكومة الوطنية.

٣٤- وأما حلقة العمل الثانية فضمَّت موظفين من الجهاز القضائي ومن دائرة الإفراج قيد المراقبة السلوكية والخدمات الاجتماعية، تلقوا تدريباً على تحديد الأولويات الرئيسية لخريطة طريق تدابير بديلة للأحداث الذين يُزعم ضلوعهم في الإرهاب والجرائم الخطيرة الأخرى. وقد حُدِّدت أربعة مجالات رئيسية للتدخل هي الإصلاح التشريعي، وبناء القدرات، وتطوير البرامج، والتنسيق الإقليمي؛ كما حُدِّد أصحاب المصلحة الرئيسيون الذين من شأنهم تولي قيادة العملية.

دال- الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة

٣٥- في إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، واستناداً إلى خبرة المعهد الأقاليمي الواسعة، اشترك المعهد مع حكومة هولندا في إطلاق مبادرة لمعالجة أوجه الصلة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب.

٣٦- وتركِّز المبادرة على التباينات الإقليمية في تلك الصلات بجميع أشكالها ومظاهرها. وفي عام ٢٠١٨، نُظِّمت حلقات عمل إقليمية في منطقة البلقان (تيرانا، في شباط/فبراير ٢٠١٨)؛ وفي منطقة جنوب آسيا وجنوب شرقها (سنغافورة، آذار/مارس ٢٠١٨) وفي منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا (نيروبي، أيار/مايو ٢٠١٨).

٣٧- وشاركت طائفة متنوعة من الجهات المعنية في حلقات العمل المذكورة، بما في ذلك ممثلو الوكالات الحكومية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. ونُظِّمت حلقات العمل بالتعاون والتنسيق الوثيقين بين المعهد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ وقد حضر خبراء المكتب جميع حلقات العمل وأسهموا بنشاط في تبادل الخبرات والدروس المستفادة فيما يتعلق بالصلة القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، كما أسهموا في إعداد وثيقة بشأن أفضل الممارسات. وبالموازاة مع ذلك، حضر خبراء المعهد الأقاليمي عدة حلقات عمل ودورات تدريبية للمكتب من أجل تقديم لمحة عامة عن الإطار التحليلي للمفاهيم المتعلقة بتلك الصلة وسبل التصدي لها.

٣٨- واستناداً إلى ما جُمع من معلومات وبيانات خلال حلقات العمل، وعلى إثر إجراء مزيد من المشاورات مع الجهات المعنية، أعدَّ المعهد، بالتعاون مع هولندا، وبرعاية المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، وثيقة معنونة "أفضل ممارسات لاهاي بشأن الصلة بين الجريمة المنظمة عبر

الوطنية والإرهاب" (The Hague good practices on the nexus between transnational organized crime and terrorism). وأُقرَّت الوثيقة في الاجتماع العام الوزاري التاسع للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، الذي عُقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وقُدِّمت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ في جلسة إحاطة مفتوحة للجنة مكافحة الإرهاب بشأن الصلة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٣٩- ولتجسيد أفضل الممارسات الواردة في الوثيقة في إجراءات ملموسة، يعكف المعهد حالياً على وضع مجموعة أدوات من المتوقع أن تساعد الدول الأعضاء على تحسين فهم وتبيُّن الصلة القائمة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب وتجلياتها وسبل تيسيرها في سياقات محدَّدة، بما في ذلك أوجه تسبُّب هذه الظاهرة في تقويض قدرة الدول والوضع الأمني العام، ومن المتوقع أيضاً أن توفر للدول الأعضاء توجيهات بشأن التصدي للصلات القائمة بين الجريمة المنظمة والإرهاب وبشأن بناء القدرات من أجل تحسين قدرتها على التصدي لتلك الروابط وما يتصل بها من جرائم. ومن المرتقب أن تكون مجموعة الأدوات متاحة في الربع الأول من عام ٢٠١٩.

ثالثاً- التصدي للجريمة المنظمة ومكافحة جميع أشكال الاتجار والتدفقات المالية غير المشروعة

٤٠- مضى المعهد الأقاليمي قُدُماً في مساعدة الدول الأعضاء في تعزيز قدراتها على الكشف عن جميع أشكال الاتجار غير المشروع، بما في ذلك الاتجار بالمعادن النفيسة والأحجار الكريمة والمنتجات المزيفة والنفايات الخطرة والمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والمواد النووية، وقدرتها على التحقيق فيها وملاحقة الضالعين فيها قضائياً.

٤١- وقد تمخضت المبادرات المتَّخذة في هذا المجال عن إنتاج ونشر معارف متقدمة عن تطور استراتيجيات الجريمة المنظمة، والصلات القائمة بين مختلف أشكال الاتجار غير المشروع، والتدفقات المالية غير المشروعة المتأتية منها.

٤٢- وعلاوةً على ذلك، أسهمت تلك المبادرات في تحديد العوامل الرئيسية وراء التحركات غير المشروعة للأموال، وزوَّدت الأجهزة الحكومية بأحدث الخبرات التقنية بشأن سبل تحسين منع ومكافحة الأنشطة الإجرامية المنظمة والتنبؤ بها وسبل تحسين تعقُّب الموجودات المرتبطة بأفعال فساد كبيرة وتجميدها وضبطها ومصادرتها واستردادها.

ألف- مساعدة البلدان في مجال استرداد الموجودات

٤٣- واصل المعهد الأقاليمي مساعدة تونس وليبيا ومصر وشبكة كامدن المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات على إنشاء آليات جديدة لزيادة فعالية عمليات تعقُّب الموجودات المتحصَّل عليها بطريقة غير مشروعة واسترداد تلك الموجودات.

٤٤- وشملت المساعدة المقدَّمة تنظيم بعثات الأقران وإسداء المشورة التقنية من الخبراء بشأن صياغة القوانين، وتنظيمَ المنتدى الإقليمي لاسترداد الموجودات في تونس. وقد حضر المنتدى

الإقليمي أكثرُ من ٥٠ مشاركاً من بلدان رئيسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك تونس وليبيا ومصر، إلى جانب مشاركين من المغرب والأردن بدعوة من الشراكة الأوروبية المتوسطية للعدالة. وأسهم في المنتدى أيضاً خبراء من فرنسا وبلجيكا ومنظمات دولية وإقليمية. وأتاحت بعثات الأقران والمنتدى الإقليمي فرصاً ممتازة لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات. وعلاوة على ذلك، أُعدَّ مشروع دليل إرشادي جديد موجَّه للعاملين في مجال التحليل الجنائي للبيانات المالية، من المرتقب أن تكون صيغته النهائية متاحة في عام ٢٠١٩، بهدف المساعدة في التحليل المنهجي للمعاملات المالية المشبوهة التي غالباً ما تكون مرتبطة بغسل الأموال وغيره من الجرائم الخطيرة.

٤٥- وبالإضافة إلى ذلك، قُدِّم التوجيه في حالات محدَّدة لمساعدة البلدان المشاركة في تطبيق قوانينها السارية لاسترداد مبالغ ضخمة من الأموال التي تعرَّضت للسرقة على يد مسؤولين في النظام السابق.

باء- الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة: تحسين وضع المفاهيم وأساليب التحليل فيما يتعلق بالتدفُّقات المالية غير المشروعة، من خلال البحوث القائمة على الأدلة العلمية بشأن الغاية ١٦-٤

٤٦- من أجل تعزيز فهم ظاهرة التدفقات المالية غير المشروعة واستحداث أدوات تحليلية جديدة، أجرى المعهد الأقاليمي تقييمات على المستوى القُطري لهذه التدفقات في مختلف مناطق العالم. وكان ذلك البحث على سبيل الدراسة الأولية المحدَّدة السياق للتدفقات المالية غير المشروعة، ضمن جدول أعمال بحوث أوسع.

٤٧- وكان من المخرجات الرئيسية للبحث إعداد تقرير عن الدوافع والعوامل الرئيسية ذات الصلة بالتدفقات المالية غير المشروعة، والعقبات التي تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقف حجر عثرة في طريق مساعي إحراز تقدم صوب تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. فإنَّ البحوث الموجودة تسلِّم بأهمية التدفقات المالية غير المشروعة بالنسبة للحوكمة، وتدعو إلى إرساء قدر أكبر من الرقابة على التحركات غير المشروعة للأموال. غير أنَّ تحليل دوافع التدفقات المالية غير المشروعة، أو العوامل التمكينية لها، نادر نسبيًّا، وكثيراً ما تفتقر الاستثناءات القليلة إلى بيانات تجريبية دقيقة. وقد سعى البحث إلى سد هذه الفجوة من خلال التركيز على العوامل الرئيسية التي تفرز ديناميات التدفقات المالية غير المشروعة.

٤٨- وكان من النواتج الهامة الأخرى إعداد تقرير بشأن الأدوات الرئيسية ييسِّر تحديث المعلومات وإعادة تصنيفها. وفي هذا الصدد، اختبر المعهد، بدعم تقني من المنظمة الأوروبية للبحوث النووية، وبالتعاون مع المديرية الوطنية الإيطالية لمكافحة المافيا والإرهاب، كيف أنَّ التكنولوجيا البصرية يمكن أن تدعم تحليل استثمارات الجماعات الإجرامية المنظمة في إطار الاقتصاد القانوني. ويمكن لهذه الأداة أن تدعم السلطات في تحديد استراتيجيات واتجاهات التسلل، وأن تعزِّز النهوج المبتكرة لتقدير حجم التدفقات المالية غير المشروعة ومعاينتها وتقييم تأثيرها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

جيم- دراسات حالة جنائية فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الملكية الفكرية

٤٩- واصل المعهد الأقاليمي، بالتعاون مع مكتب شؤون الملكية الفكرية التابع للاتحاد الأوروبي، إجراء تحليلات متعمقة لدراسات الحالات الإفرادية بشأن انتهاكات حقوق الملكية الفكرية. وتوخى ذلك البحث تعزيز المعرفة وتطوير مهارات الجهات المعنية الرئيسية في المجال القانوني في مكافحة جرائم الملكية الفكرية.

٥٠- وجرى تحليل مجموعة من دراسات الحالة الرائدة المتعلقة بعمليات وتحقيقات أجرتها هيئات أوروبية معنية بإنفاذ القانون في بلدان مختارة، وذلك بغية تعزيز المعارف وإرساء أساس لإعداد أنشطة للتوعية ودورات تدريبية للقضاة وأعضاء النيابات العامة.

دال- بناء القدرات فيما يتعلق بمشاركة الجماعات الإجرامية المنظمة العابرة للحدود الوطنية في سلسلة الإمداد الخاصة بالمعادن النفيسة والأحجار الكريمة

٥١- أُعدَّت مبادرة لبناء القدرات بشأن مشاركة الجماعات الإجرامية المنظمة العابرة للحدود الوطنية في سلسلة الإمداد الخاصة بالمعادن النفيسة والأحجار الكريمة لفائدة وكالات إنفاذ القانون والموظفين القضائيين المعنيين، بالتعاون مع المفوض الوطني لشرطة جنوب أفريقيا. وفي إطار هذه المبادرة، قُدِّم تدريب إلى ٤٥ مسؤولاً من المشاركين الرفيعي المستوى يمثلون عدة وكالات معنية بإنفاذ القانون والسلطة القضائية في مناطق مختلفة من جنوب أفريقيا. وقد أسهم ممثلو قطاع الأمن في صناعة التعدين في تقديم التدريب بنجاح. وأتاح التدريب فرصة لإقامة شراكات غير رسمية وتبادل أساليب التحري في مكافحة الجريمة المنظمة التي تشمل التعدين غير المشروع وبيع المعادن النفيسة من غير إذن، وتضمَّن معلومات عن الأنظمة والتشريعات ذات الصلة.

هاء- حالة المعرفة بالجرائم التي لها تأثير خطير على البيئة

٥٢- في عام ٢٠١٨، نشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمعهد الأقاليمي تقريراً بعنوان حالة المعرفة بالجرائم التي لها تأثير خطير على البيئة (*The State of Knowledge of Crimes that Have Serious Impacts on the Environment*). ويستعرض التقرير حجم مشكلة الجرائم التي لها تأثير خطير على البيئة، إذ يحدِّد الاتجاهات الرئيسية فيما يتعلق بالجناة الرئيسيين والمناطق والبلدان الأكثر تضرراً فيما يتصل بستة أنواع من الجرائم البيئية. ويبيِّن التقرير أيضاً الثغرات الرئيسية المستبانة فيما يتعلق بالتصدي للجريمة البيئية وأنواع تدابير التصدي لهذه الجريمة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. ومن المتوقع أن تسهم نتائج الدراسة في زيادة قدرة الحكومات على منع الجرائم البيئية ومكافحتها والحد منها في نهاية المطاف.

واو- برنامج درجة ماجستير القانون في الجريمة عبر الوطنية والعدالة

٥٣- وسَّع المعهد الأقاليمي من نطاق برنامجه الخاص بالتعليم العالي، حيث هيَّأ مجموعة واسعة من البرامج التدريبية في الجامعات والبرامج التدريبية اللامركزية بغية تلبية طائفة متنوعة من الاحتياجات المهنية في مجال العدالة الجنائية الدولية والجريمة عبر الوطنية. وفي عام ٢٠١٨، نفَّذ

المعهد، بالتعاون مع جامعة السلام التي أنشأتها الأمم المتحدة، برنامج درجة ماجستير القانون في الجريمة عبر الوطنية والعدالة. وحضر البرنامجَ ٣٧ طالباً من ٢٣ بلداً.

٥٤- كما حضر طلبة برنامج درجة الماجستير، إلى جانب خمسة محامين شباب، الحلقة الدراسية الثامنة بشأن الدفاع في القانون الجنائي الدولي لتعزيز قدراتهم في مجال العدالة الجنائية الدولية والإجراءات ذات الصلة. ونُظِّمت الحلقة الدراسية بالتعاون مع مكتب المستشار القانوني العام لشؤون الدفاع في المحكمة الجنائية الدولية. وبفضل مشاركة خبراء ذائعي الصيت، أتاحت الحلقة الدراسية فرصة فريدة لاكتساب فهم عميق لشؤون الدفاع في إطار القانون الجنائي الدولي.

زاي- برنامج الدورات الدراسية القصيرة

٥٥- نظَّم المعهد الأقاليمي، في عام ٢٠١٨، دورات دراسية ربيعية وصيفية قصيرة بشأن الصلة المحورية بين الجريمة المنظَّمة عبر الوطنية والإرهاب، وبشأن الهجرة وحقوق الإنسان، وذلك بالتعاون مع جامعة جون كابوت. وأتاحت هذه الدورات فرصة لدراسة المنظورات المهنية والقانونية والاجتماعية والأكاديمية من خلال إلقاء محاضرات نظرية وعقد مناقشات موائد مستديرة، ودراسات حالات إفرادية دينامية وتنظيم تمارين عملية. وخلال هذه الدورات المكثفة التي استغرقت أسبوعاً، تولى خبراء بارزون تزويد ٥٠ مشاركاً بإرشادات تروم تمكينهم من اكتساب معارف معمَّقة بالغة الأهمية للمسائل الراهنة المتصلة بالهجرة، وحماية حقوق الإنسان، والقضايا الجنسانية، والجرائم المرتكبة ضد البيئة، والصلات القائمة بين الجريمة المنظمة والإرهاب.

رابعاً- تعزيز سيادة القانون في البلدان الخارجة من النزاع

٥٦- نفَّذ المعهد الأقاليمي في عام ٢٠١٨ عدداً من المبادرات الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة وبناء السلام وتوطيد العمليات الديمقراطية، بسُبل منها تعزيز المساءلة في المؤسسات وتوطيد سيادة القانون وبناء مؤسسات قضائية قوية في البلدان الخارجة من حالات النزاع.

٥٧- وفي هذا الصدد، عمل المعهد على إذكاء الوعي لدى الجهات الوطنية المعنية بالاحتياجات والثغرات التي حُدِّدت في نُظُمها الوطنية فيما يتعلق بالامتثال التام للمعايير الدولية لقضاء الأحداث في سياساتها وممارساتها المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

٥٨- وقد أسهم الدعم، الذي قدَّمه المعهد إلى الدول الأعضاء في تعقُّب واسترداد الموجودات المرتبطة بالفساد وسائر أشكال الجريمة الخطيرة، في تعزيز سيادة القانون وثقة الجمهور، وشكَّل نموذجاً للبلدان الخارجة من النزاع التي تنظر في اتخاذ إجراءات لاسترداد الموجودات المسروقة. وقدَّم المعهد المشورة التقنية في إرساء أطر قانونية مناسبة وممارسات عملياتية بغية مساعدة البلدان على حل القضايا القائمة بسرعة وشفافية وفعالية قدر الإمكان، بما يكفل توجيه الموجودات المستردة إلى تلبية الاحتياجات الإنمائية ذات الأولوية القصوى. وهذه الممارسات، التي تُثبت سيادة القانون، تعزز أيضاً استعداد الولايات القضائية الأجنبية لإعادة الموجودات المضبوطة والمصادرة إلى البلدان التي مزَّقتها الحروب أو البلدان التي عانى سكانها من تفشي الفساد.

٥٩- وفي ١٠ مجتمعات محلية في بوركينا فاسو وتشاد والنيجر، شجَّع المعهد على إرساء الشفافية في إدارة الشؤون العامة. وبشراكة مع شبكة "منظمات من أجل الشفافية وتحليل الميزانية"، دعم المعهد السلطات البلدية في وضع ميزانيات شاملة وتشاركية. ونتيجة لذلك، اعتمدت خمسة مجتمعات محلية ميزانيات بلدية تتسم بقدر أكبر من المسؤولية الاجتماعية وتتوخى تعزيز الاستثمارات في الاقتصاد المحلي والبنى التحتية (الكهرباء والمياه والطرق) والمدارس والصحة العامة والزراعة والتحريج. وقد أسهمت عملية إرساء الديمقراطية في إعداد الميزانية من خلال عملية صنع قرار أكثر شمولاً وتحقيق الشفافية في إدارة الموارد في توطيد ثقة المواطنين في المؤسسات المحلية. وأسهم المعهد من خلال تدخله في تعزيز التماسك الاجتماعي وتحسين الأمن.

٦٠- كما أسهم المعهد في تعزيز سيادة القانون في البلدان النامية والبلدان الخارجة من النزاع وذلك من خلال إنجاز أنشطة تعلّم على مستوى الدراسات العليا وعلى المستوى المهني. ففي عام ٢٠١٨، استفاد ١٩ مشاركاً من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أو البلدان الخارجة من النزاع من أنشطة تعلُّم نظمها المعهد على مستوى الدراسات العليا لفائدة ٨٤ مشاركاً. واستناداً إلى المعرفة والخبرة العملية المكتسبة في تلك الأنشطة، اضطلع المشاركون بدور فعال في ترسيخ ثقافة السلام واحترام سيادة القانون في بلدانهم الأصلية.

٦١- وتتناسب الخبرات التدريبية التي راكمها المعهد وقدراته على تصميم دورات وعلى إعداد الأدلة العملية المناسبة تناسباً تامًّا مع هدف تعزيز سيادة القانون والنهوض بالقدرات القانونية للبلدان الخارجة من النزاعات.

خامساً- تحقيق الأمن عبر أنشطة البحوث والتكنولوجيا والابتكار

٦٢- دعم المعهد الأقاليمي جهود الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط العلمية والأكاديمية وسائر الجهات المعنية صاحبة المصلحة بغية تعزيز فهمها للمخاطر والفرص التي تنطوي عليها أحدث التطورات في مجال العلم والتكنولوجيا. كما عزَّز المعهد الوعي بإسهام التطورات التكنولوجية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ألف- صوب إنشاء مركز للذكاء الاصطناعي والروبوتيات

٦٣- على إثر التوقيع على اتفاق البلد المضيف بين المعهد الأقاليمي وحكومة هولندا بشأن إنشاء مركز الذكاء الاصطناعي والروبوتيات (علم الإنسان الآلي) في لاهاي، نفَّذ المعهد عدداً من المبادرات في عام ٢٠١٨ بغية الدفع بمسار المناقشة بشأن حوكمة الروبوتيات والذكاء الاصطناعي وتحسين فهم ثنائية المخاطر - المنافع الناجمة عن هذه التكنولوجيات من خلال تحسين التنسيق وجمع المعلومات ونشرها والتدريب والتوعية وأنشطة التواصل.

٦٤- وشملت هذه المبادرات عقد الاجتماع العالمي الأول بشأن المخاطر والمنافع التي ينطوي عليها الذكاء الاصطناعي والروبوتيات في مجال إنفاذ القوانين، والذي نُظِّم بالاشتراك مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وعُقد في مركزها الخاص بالابتكار في سنغافورة. وضمَّ ذلك الحدث، الذي دام يومين، ٥٠ مشاركاً من ٢٠ بلداً، كان من بينهم موظفون في وكالات إنفاذ

القانون و شركاء من القطاع الخاص والأو ساط الأكاديمية. كما أُعدَّ تقرير عن الذكاء الا صطناعي والروبوتيات في مجال إنفاذ القانون، بالاشتراك بين المعهد والإنتربول، توَّج فعاليات الحدث.

٦٥- وعلاوة على ذلك، اشترك المعهد الأقاليمي ومعاهد شنغهاي للدراسات الدولية في استضافة المؤتمر الدولي المعنون "الذكاء الاصطناعي - إعادة تشكيل الأمن القومي"، الذي احتضنته مدينة شنغهاي الصينية. وخلال المؤتمر، ناقش ٣٠ خبيراً، بمن فيهم ممثلون عن الحكومات والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، مسائل هامة تتعلق بالتحديات والفرص التي ينطوي عليها الذكاء الاصطناعي فيما يتعلق بالأمن القومي، واستخدام الذكاء الاصطناعي لأغراض خبيثة، واستخدام الذكاء الاصطناعي في مجال إنفاذ القانون، والجغرافيا السياسية الحالية فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي ومخاطر سباق التسلح القائم على الذكاء الاصطناعي، وأهمية تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين، والآثار الاجتماعية والاقتصادية للأتمتة على الأمن الوطني.

٦٦- وبالإضافة إلى ذلك، نُظِّمت دورة تعليمية بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا سلا سل كتل البيانات المشفَّرة (تكنولوجيا "البلوك تشين") لأغراض حميدة، وذلك بالا شتراك مع معهد آسر (T.M.C. Asser) - مركز القانون الدولي والأوروبي. وحضر الدورة أكثر من ١٠٠ مشارك، بمن فيهم ممثلو السفارات والوزارات التي يقع مقرها في لاهاي.

٦٧- ومما يجدر بالذكر في نهاية المطاف أنه قد استُهلت دراسة بشأن المخاطر والمنافع التي ينطوي عليها الذكاء الاصطناعي والروبوتيات في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية وإنفاذ القانون والأمن القومي، وكانت قيد الإعداد مصفوفة شاملة بالحالات التي استَخدمت فيها أجهزة إنفاذ القانون هذه التكنولوجيات.

باء- الشبكة الدولية المعنية بالتكنولوجيا الأحيائية

٦٨- تتيح منجزات التقدُّم الحاصلة في مجال علوم الحياة والتكنولوجيا الأحيائية إمكانيات جديدة في مجالات البحث والطب والصناعة. على أنه في موازاة انبثاق هذه الحقائق الجديدة، تبرز شواغل تتعلق بالأمان والأمن والأخلاق وتملي الحاجةَ إلى بحوث وابتكارات مسؤولة في مجال علوم الحياة. وفي هذا السياق، أطلق المعهد الأقاليمي الشبكة الدولية المعنية بالتكنولوجيا الأحيائية، وهي شبكة تحمل رسالة النهوض بالتعليم والتوعية بشأن التحلِّي بالمسؤولية في البحوث والابتكارات المتعلقة بعلوم الحياة.

٦٩- وفي عام ٢٠١٨، انضمت إلى الشبكة كيانات رائدة من قبيل الرابطة الأرجنتينية للميكروبيولوجيا والمنظمة الأوروبية للبيولوجيا الجزيئية. وبُذلت جهود لتو سيع الشبكة لتشمل شركاء من بلدان ذات أهمية استراتيجية من قبيل سويسرا والصين واليابان. وقد تكللت هذه الجهود بالنجاح، إذ انضمت أيضاً إلى الشبكة كيانات مثل جامعة تيانجين (الصين)، ومعهد البحوث التابع للكلية الطبية لشؤون الدفاع الوطني (اليابان) والمعهد الاتحادي السويسري للتكنولوجيا (سويسرا).

٧٠- وفي غضون ذلك، أُطلقت بوابة لتجميع مواد تثقيفية وتوعوية وتبادلها. وبعد إجراء استعراض لتلك المواد، قام المعهد الأقاليمي بتحديث البوابة بتحسين نُسخ عدد من الموارد. كما

استُكملت موارد تعليمية مبتكرة مثل فيديوهات وصفية وجولة افتراضية في مختبر للبيولوجيا تسلط الضوء على سمات السلامة والأمن فيه وأضيفت إلى البوابة. وقد ثبت أنَّ البوابة وسيلة مفيدة للغاية وفعالة من حيث التكلفة لتبادل المعارف، وحظيت بتقدير كبير من شركاء الشبكة.

جيم- التحسينات الأمنية المتأتية من البحوث والتكنولوجيا والابتكار

٧١- واصل المعهد الأقاليمي في عام ٢٠١٨ تقديم الدعم للدول الأعضاء من خلال تحليل وتعزيز فهم تأثير التغيرات التكنولوجية والفرص والتحديات التي تطرحها هذه التغيرات على الصعيد العالمي. ومن خلال إنشاء منصة التعاون الخاصة بالتحسينات الأمنية المتأتية من البحوث والتكنولوجيا والابتكار، التي يوجد مقرها في جنيف وتشترك فيها كيانات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات دولية ودول أعضاء والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط العلمية والأكاديمية، وغيرهم من أصحاب المصلحة، أكمل المعهد سلسلة من التقارير تتضمن سيناريوهات مخاطر بشأن التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا سلاسل كتل البيانات المشفَّرة.

٧٢- وتصف المجموعة الأولى من سيناريوهات المخاطر كيف أنَّ منجزات التقدم الهائل في مجال التكنولوجيا الأحيائية وعولمة البحوث البيولوجية وأوجه التقارب بين المجالات التكنولوجية باتت تفرز بسرعة حلولاً مبتكرة في مجالات الطب والزراعة والصناعة، ولكنها تطرح في الآن نفسه تحديات أمنية مستجدة مثل القرصنة الحاسوبية للمعلومات الجينومية وتطور العوامل الناقلة للضرر استناداً إلى التسلسل الرقمي للمعلومات المتاحة على شبكة الإنترنت.

٧٣- أما سيناريوهات المخاطر بشأن تكنولوجيا سلاسل كتل البيانات المشفَّرة، فتبيِّن كيف يمكن للجماعات الإجرامية والشبكات الإرهابية أن تتعمد إساءة استخدام معارفها لتكنولوجيا سلاسل كتل البيانات المشفَّرة في غسل الأموال والاحتيال، بما في ذلك تزوير المدفوعات الإلكترونية، وتمويل الإرهاب.

٧٤- وتتضمن التقارير أيضاً سيناريوهات مخاطر متصلة بأمن سلسلة الإمداد في مجالات من قبيل الصيد غير القانوني (بالتعاون مع الإنتربول)، والغش في الأغذية (بالتعاون مع الشرطة الاتحادية والمكتب الاتحادي لحماية المستهلك والسلامة الغذائية في ألمانيا)، والمبيدات غير المشروعة (بالتعاون مع منظمة كروبلايف الدولية)، والاتجار بالمعادن الثمينة والاحتيال الضريبي المتعلق بتهريب الوقود.

٧٥- واستندت جميع تقارير سيناريوهات المخاطر إلى دراسات حالات إفرادية، وأقرَّها الخبراء أثناء اجتماعات نظمها المعهد لهذا الغرض. ويعتزم المعهد، بالاستعانة بسيناريوهات المخاطر، إشراك أصحاب المصلحة المعنيين لمناقشة أوجه إسهام التكنولوجيا والحلول المبتكرة بصورة عملية في تخفيف المخاطر المرتبطة بمختلف السيناريوهات، ورفع تقارير بهذا الشأن. وبعد ذلك، وفي ضوء هذه المناقشات والتقارير، يعتزم المعهد صوغ توصيات استراتيجية واقتراح إجراءات متابعة ملموسة لبناء القدرات ترمي إلى وضع وتجريب تدابير مضادة قائمة على التكنولوجيا تلبي احتياجات الدول الأعضاء.

سادساً- التصدي للتهديدات والتخفيف من شدة المخاطر: الحوكمة الأمنية

٧٦- في مواجهة تنامي تهديدات المخاطر المتعددة الأبعاد والمتداخلة والعابرة للحدود على استقرار الدول الأعضاء وشعوبها، أسهم المعهد الأقاليمي في التخفيف من شدة المخاطر القائمة على الصعيد الوطني بغية زيادة السلامة والأمن على الصعيد العالمي. وتحقيقاً لهذه الغاية، واصل المعهد دعم الجهود الرامية إلى وضع استراتيجيات ترسي سبلاً محدَّدة وقابلة للتنفيذ في مجال الوقاية من طائفة واسعة من المخاطر والكشف عنها والتصدي لها. وفضلاً عن ذلك، استثمر المعهد في بلورة واختبار أفكار مبتكرة وروَّج على الصعيد العالمي للدروس المستفادة والممارسات الجيدة التي جرى تحديدها على الصعيد المحلي.

ألف- مبادرة مراكز التميُّز المعنية بالتخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية

٧٧- تُموَّل مبادرة مراكز التميُّز المعنية بالتخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية من الاتحاد الأوروبي، ويشترك في تنفيذها كلٌّ من المعهد الأقاليمي ومركز البحوث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية. وقد أُعدَّت المبادرة من خلال تعاون وثيق وفعال على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي وبدعم تقني من منظمات وطنية ودولية وإقليمية ذات صلة.

٧٨- وباتت هذه المبادرة، التي أُطلقت قبل تسع سنوات، راسخة القدم وتعمل بسلاسة في ثماني مناطق عبر العالم، هي الواجهة الأطلسية الأفريقية، وآسيا الوسطى، وشرق ووسط أفريقيا، والشرق الأوسط، وبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وشمال أفريقيا والساحل، وجنوب شرق آسيا، وجنوب شرق أوروبا وشرقها. وقد أنشأ المعهد، في كل من هذه المناطق، أمانة تعمل على تعزيز التعاون فيما بين البلدان وتيسير تنفيذ الأنشطة المتصلة بالمبادرة من خلال عمل المنسِّقين الإقليميين التابعين للمعهد وجهات الوصل الوطنية. ومن خلال عمله دعماً للمبادرة، أسهم المعهد إسهاماً ملموساً في زيادة فعالية الجهود المبذولة لبناء القدرات على الصعيد الدولي، وفي بناء هياكل تنظيمية وطنية مستقرة ومستدامة من أجل التخفيف من مخاطر المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في البلدان الشريكة.

٧٩- وبغية تيسير تبادل المعارف والسياسات العامة والتعاون ومواصلة تمكين البلدان الشريكة للمبادرة، وعددها ٦١ بلداً، نظَّم المعهد الأقاليمي العديد من اجتماعات الموائد المستديرة والبعثات الإقليمية. وعُقدت اجتماعات تحضيرية لتقييم الاحتياجات فيما يتعلق بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في كلٍّ من إثيوبيا ورواندا وغانا، وأجريت عمليات لتقييم المخاطر في توغو والكاميرون. وأنجزت بنن وبوركينا فاسو ومالي وموريتانيا الاستبيانات الخاصة بتقييم احتياجاتها. وأنشأت الجزائر فريقاً وطنيًّا غير رسمي من الخبراء، نفَّذ حلقات عمل لإذكاء الوعي شملت جميع أنحاء البلد. وتشاركت غانا وكينيا، خلال إحدى حلقات العمل في خبراتهما فيما يتعلق بخطط الاستجابة الوطنية مع فريق ملاوي الوطني المعني بالتخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. ودعم المعهد جهود إعداد خطط العمل الوطنية للتخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية لكل من إثيوبيا ورواندا وغانا وليبريا وملاوي، ووضع الصيغة النهائية لخطط

العمل الوطنية لكل من أفغانستان وأوزبكستان والكاميرون والنيجر، واستراتيجية مقدونيا الشمالية الوطنية للحماية من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية.

٨٠- ودعم المعهد مسعى صوغ خطة عمل إقليمية للتخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، توطَّد التعاون مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واشترك كل من مركز إدارة حالات الطوارئ التابع للمجلس والمعهد الأقاليمي والاتحاد الأوروبي في تنظيم دورة تدريبية من أربعة أيام بشأن المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، شارك فيها أكثر من ٤٠ مسؤولاً. وفي منطقة آسيا الوسطى، عُقدت اجتماعات لمناقشة وضع خطة عمل إقليمية دعماً لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠، واستُهلَّ مشروع إقليمي جديد لتعزيز إدارة النفايات الكيميائية والبيولوجية. وعلاوة على ذلك، اشترك المعهد في تنظيم تمرين ميداني إقليمي للكشف عن المواد الإشعاعية حمل اسم "Lionshield 2018" في تبيليسي شارك فيه أكثر من ٦٠ شخصاً، بمن في ذلك مقيّمون ومراقبون من الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ووزارة الطاقة بالولايات المتحدة والهيئة النرويجية للحماية من الإشعاع. وبالإضافة إلى ذلك، عمل المعهد مع نظراء في المغرب والأردن وجورجيا لإتمام توقيع ثلاثة اتفاقات مع الشركاء المنفذين.

٨١- وساعد المعهد الأقاليمي مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في تنظيم حلقة عمل إقليمية، كما ساعد الاتحادَ الأوروبي في وضع جدول أعمال ومحتوى اجتماع للخبراء بشأن الصلات القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة. وفي جنوب شرق آسيا، أسهم المعهد في حلقة العمل التي نظمها المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن التخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، شارك في استضافتها كل من الفلبين وكندا والولايات المتحدة. وأسهم المعهد أيضاً في تعزيز التعاون بين البلدان والكيانات الشريكة مثل وحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ووزارة الصحة الكندية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، واليابان، والوكالة المعنية بالحد من التهديدات الدفاعية بالولايات المتحدة، ووزارة الطاقة بالولايات المتحدة، ومكتب التحقيقات الاتحادي في الولايات المتحدة ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

باء- الأمن السياحي في أمريكا الوسطى والمكسيك والكاريبي

٨٢- في عام ٢٠١٨، قدَّم المعهد الأقاليمي، بالتعاون مع لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، المساعدة إلى أكثر من ١٥ دولةً من الدول الأعضاء في أمريكا الوسطى والكاريبي دعماً لمسعى وضع تدابير فعالة لتحقيق الأمن السياحي.

٨٣- وشملت الجهود المبذولة في هذا الصدد تعزيز الخبرات المهنية والتقنية لموظفي الأمن العام والخاص في الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية، مع التركيز خصوصاً على إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص. وتحقيقاً لهذه الغاية، نُظمت أنشطة تدريبية لفائدة ممثلي القطاعين العام والخاص. ونُظمت الدورات التدريبية على نحو يشجع الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون

والسلطات العمومية الأخرى على التنسيق والتعاون مع مديري الأمن بالقطاع الخاص الذين يعملون في المرافق السياحية والترفيهية.

٨٤- وخلال عام ٢٠١٨، وُضعت الصيغ النهائية لخطط متكاملة للأمن السياحي، وأُطلقت في سان خوسيه وفي مونتيغو باي، جامايكا، وعُقد في ناسو اجتماع نهائي لإقرار خطة جزر البهاما للأمن السياحي.

٨٥- وعُقدت في ماساتلان، المكسيك، دورة تدريبية مدتها خمسة أيام بشأن الأمن السياحي. وخلال هذه الدورة التدريبية، تلقى حوالي ٧٠ موظفاً من وكالات اتحادية ووكالات تابعة للولايات تدريباً قدَّمه سبعة خبراء دوليين بشأن مسائل تتعلق بالاتصالات، وإدارة المخاطر، وإدارة الأزمات، وضبط الأمن في الأحياء المجاورة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وأمن الأحداث الرئيسية، والتخطيط الأمني المتكامل. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت ثلاث دورات تدريبية مماثلة شارك فيها ٦٠ شخصاً وستة خبراء دوليين في بويبلا، المكسيك، وسانتو دومينغو، وكاستريس ومونتيغو باي، جامايكا، على التوالي.

سابعاً- منع الجريمة من خلال حماية الفئات المستضعفة وتمكينها

٨٦- يعمل المعهد الأقاليمي على تحقيق فهم قائم على السياق للتحديات والفجوات القائمة على المستويين المؤسسي والمجتمعي من أجل التعجيل بتحديد وتمكين الأشخاص المعرضين لمخاطر الوقوع في براثن الإجرام أو الذين يُحتمل أن يقعوا ضحية للجريمة. وفي عام ٢٠١٨، أولي اهتمام خاص للفئات السكانية الأكثر عرضة للعنف والاعتداء والاستغلال، من قبيل القصَّر والنساء والأفراد من المجتمعات المهمشة، وخصوصاً في المناطق النامية والمناطق التي تمر بمرحلة انتقالية والمناطق الخارجة من النزاع.

٨٧- وشملت الجهود المبذولة في هذا الصدد التشجيع على استخدام تدابير بديلة وتحويلية للأحداث المخالفين للقانون. وتماشياً مع المعايير الدولية واستناداً إلى ما أجري من بحوث، يعتقد المعهد الأقاليمي أنَّ التدابير البديلة تؤدي دوراً رئيسيًّا في حماية الأحداث من مخاطر التعرض للتجنيد من جانب الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية الناشطة في بيئات السجون.

٨٨- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أطلق المعهد الأقاليمي مشروعاً بحثيًّا جديداً بشأن الدور الذي يمكن أن تضطلع به الأسر في منع ومكافحة تعاطي المخدِّرات لدى الشباب. ومن المقرر أن يجرى هذا البحث في ثلاثة بلدان من حوض البحر الأبيض المتوسط (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، ويُتوقع منه أن يساعد في تحديد ما تعتبره الجهات المعنية عناصر سياساتية أساسية في دعم وتعزيز دور الأسرة في الوقاية من تعاطي المخدرات والتعافي منه. وتهدف هذه المبادرة، من خلال استحداث واستخدام أدوات ومنهجيات بحثية نوعية، إلى تحديد الصعوبات التي يواجهها مقدمو الخدمات والمؤسسات لدى إشراك الأسر في عمليات إذكاء الوعي الذاتي وتقديم الدعم للحد من تعاطي المخدرات. ومن المتوقع أن يسفر البحث أيضاً عن قاعدة معارف ترمي إلى تحسين الخدمات الموجَّهة إلى الأسر، وصقل السياسات التي تركِّز على احتياجات الأسر، وخصوصاً الأسر الأكثر عرضة للمخاطر.

٨٩- وبغية تحليل ومعالجة التحديات الوطنية المتعلقة بحماية القصَّر غير المصحوبين ببالغين والأطفال المنفصلين عن ذويهم، من منظوري منع الجريمة والعدالة، أجرى المعهد الأقاليمي، بالاشتراك مع مسؤولين حكوميين من إيطاليا ومع خبراء بارزين، دراسة استقصائية أولية لتقييم حالات الاستضعاف التي يعاني منها القصَّر غير المصحوبين ببالغين، الذين يهربون عند الحدود أو من مرافق الاستقبال، والثغرات والاحتياجات القائمة في آليات التنسيق على الصعيد المحلي والوطني والدولي، بما في ذلك الجوانب المتعلقة ببلدان المنشأ، والنَّهج الذي ينبغي اتباعه والخطوات التي يتعين اتخاذها لتوسيع نطاق حماية القصَّر غير المصحوبين ببالغين، في إطار الإدارة والحوكمة المتسقتين للهجرة النظامية التي تتماشى مع المعايير الدولية.

٩٠- وقد ساعد المعهد الأقاليمي، من خلال تقديم الدعم إلى أكثر من ٧٠ منظمةً من المنظمات الشعبية في بلدان منطقة الساحل والمغرب العربي التسعة، مجموعات مستضعفة مختلفة على التمتع بالمساواة في الفرص واكتساب، أو استعادة، الشعور بتقدير الذات والكرامة والأنفة والاعتداد بالنفس. وشجع المعهد على المشاركة على قدم المساواة في العملية السياسية وفي عملية صنع القرارات على الصعيد المحلي من خلال توفير التدريب على القيم الديمقراطية والمواطنة الفاعلة ومناصرتها.

٩١- وقد وصل هذا الدعم إلى أفراد أقلية سونينكي العِرقية والعبيد السابقين، الذين يُطلق عليهم اسم الحراثين (أو الحراطين)، في موريتانيا. وفي مالي، استفاد أفراد من القبائل المتضررة سابقاً من النزاع، وكثير منهم من اللاجئين في النيجر، من مبادرات تشجع على عودتهم السلمية أو تحسين اندماجهم داخل المجتمعات المحلية المضيفة. وانضم أفراد من القبائل الرحل ينشطون في مجال تربية الماشية في مالي وبوركينا فاسو إلى عضوية لجان تتولى الوساطة في المنازعات ذات الصلة بالأراضي وأُشرِكوا في عدد من البرامج التعليمية والمهنية. وشارك شباب محرومون من حقوقهم ممن يعيشون في فقر مدقع في ضواحي نواكشوط في موريتانيا والقصرين في تونس العاصمة، وكذا في المناطق الجبلية في تونس المتاخمة للجزائر، في مبادرات تروم درء خطر التجنيد في صفوف الجماعات المتطرفة العنيفة.

ثامناً- دعم الإطار البرنامجي الاستراتيجي للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢

٩٢- ينفِّذ المعهد الأقاليمي حافظة أنشطته المكثَّفة في المقام الأول بدعم من التبرعات المقدَّمة من الدول الأعضاء، فضلاً عن مساهمة سنوية مقدَّمة من حكومة إيطاليا، بصفتها البلد المضيف. ولا يتلقى المعهد تمويلاً من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وتتمثل الغالبية العظمى من التبرعات التي يتلقاها المعهد في أموال قصيرة الأمد مخصَّصة الغرض ومرصودة لمشاريع معيَّنة. وعلى الرغم من أنَّ المعهد يعمل بنشاط على جمع الأموال، ويسعى باستمرار إلى توسيع قاعدة الجهات المانحة، فإنَّ هذا التمويل هو بطبيعته متقطع وغير قابل للتنبؤ، وهو ما يؤثِّر على استقرار عملياته واستدامتها. وفي ظل هذه الظروف المالية، من المرجَّح أن يواجه تنفيذ الإطار البرنامجي الاستراتيجي الطموح الذي سطَّره المعهد الأقاليمي للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢ تنفيذاً ناجحاً وشاملاً صعوبات من دون الدعم المحوري من جانب الدول الأعضاء وتبرعاتها.